ويظهر هذا التقرير ، الذي لم ينشر علنا الا في العام ١٩٧٤ ، الرؤية والتوقعات التي كانت لدى صائغي السياسة الاميركية للبلدان المنتجة للنفط . وكما ذكرنا سابقا ، ليس ثمة سبب للافتراض بان الاهداف الاساسية قد تغيرت . بل على العكس يمكننا بثقة الافتراض بأن هذه الأهداف اكثر ارتباطا بالحاضر وبالمستقبل المنظور .

اذا صحت الملاحظات التي ابديناها في الفقرة الاخيرة ، فان سؤالا مركزيا سيطرح نفسه . والسؤال هو الى اي حد وكم ستطول الفترة التي ستستمر فيها حكومات البلدان المنتجة للنفط بتنفيذ الدور الذي لعبته الشركات الكبرى بنجاح تام حتى العام ١٩٧٣ . وبكلام آخر ، هل ستدير هذه الحكومات وتنتج وتحفظ وتسعر نفطها وفقا لاهداف سياسة النمو والانماء الاقتصادي القومي البعيد المدى أم هل ستستجيب فحسب لطلب السوق العالمية وتعدل امداداتها النفطية تبعا لذلك ؟

ان نقطة الخلاف هنا جوهرية . وتتلخص بمسألة حرية الاختيار بين مجالات اختيار مختلفة للسياسة . ومركزية هذه القضية جلية بحد ذاتها ولا تحتاج الى توسع او تسويغ اذ انها تنبثق من حقيقة ما اذا كانت البلدان العربية كجماعة من البلدان النامية المعتمدة الى حد كبير على مورد واحد ولا يمكن تجديده تستطيع ان تستعيد المبادرة لتدفع الى الامام بسياسة من شأنها أن تزيد الى الحد الأعلى رفاهية شعوبها حتى نهاية هذا القرن وبعده .

تأثير الطاقة على حرب تشرين الأول (اكتوبر)

فيما كانت الحكومات العربية وسط التفاوض على اسعار جديدة لنفطها الخام مع شركات النفط الكبرى ، اندلعت حرب تشرين الاول . ونتج تأثير حرب تشرين على مسرح الطاقة في ذلك الحين بصورة مباشرة عن قرار حكومة الولايات المتحدة الشروع في عملية نقل جوي كبرى للاسلحة لتعويض الخسائر التي تكبدتها اسرائيل ابان الحرب .

هذا القرار السياسي من جانب الولايات المتحدة جعل المفاوضات مع شركات النفط الكبرى تصير في غير محلها . والى ذلك فان عملية النقل الجوي لم تترك للحكومات العربية اي خيار سوى أن تتخذ قرارات من طرف واحد فيما يتعلق بالاسعار ــ وفيما يتعلق بالحظر وتخفيضات الانتاج ، وهو الامر الأهم في ذلك الحين . وخلقت القرارات الاخيرة حالة في السوق العالمية شجعت اوبيك على رفع اسعار النفط مرة أخرى ابتداء من كانون الثاني (يناير) العام ١٩٧٤ ، ومن المهم ان نتنكر ان هذه القرارات المهمة التي اتخذت في سياق حرب تشرين الاول ساعدت في تحويل مركز الحكومات العربية بصورة جوهرية وفي اعطائها لا كميات وافرة من الدخل والثروة فحسب بل كذلك نفوذا جديدا و مهما جدا .

وبكلام آخر أدخلت قرارات العام ١٩٧٣ عهدا جديدا من العلاقات بين البلدان المتطورة والجماعة الصغيرة من البلدان النامية المصدرة للنفط . وكانت تلك هي المرة الاولى التي اضطرت فيها البلدان المصنعة الى التسليم بأن سلطة السيطرة على احتياطيات وانتاج واسعار النفط قد انتقلت الى المنتجين . ومثل هذا الاعتراف باعتماد متبادل ومتناسق الى حد غير مريح حمل معه ضرورة المساومة . وكانت هذه الضرورة مقلقة بعض الشيء بالنسبة الى البلدان المعتادة على الافتراض بأن تلك السلطة هي حكر مقصور عليها ، وبأن الوضع القائم هو